ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 17 العدد: 03(2023) ص276-292

تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Challenges of small and medium enterprises in Algeria

بن شلف عبير
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف سوسة
جامعة سوسة (تونس)
Benchlef08@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/09/30
تاريخ القبول:
2023/12/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ التحديات،
- ✓ مناخ الاستثمار

الملخص:

بالرغم من وجود صعوبات لتحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن هناك تحديات كثيرة ومتنوعة تواجه نشاطها وتطورها، وتختلف من بلد إلى بلد، لكن هناك شبه اتفاق بين المهتمين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أن هناك عدة عراقيل وتحديات كبيرة مازالت تقف أمام الوصول إلى المعايير العالمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي تؤهلها إلى أن تصبح منافسة على مستوى الأسواق الداخلية وكذا العالمية.
من أكبر هذه التحديات نجد : عدم ملاءمة مناخ الأعمال و الاستثمار في الجزائر بالرغم من المجهودات المبذولة، مشكلة البيروقراطية الإدارية، ضعف وهشاشة للمنظومة البنكية و الجبائية والجمركية، مشكل العقار...
ومن أجل مواجهة هذه التحديات وجب اتخاذ إجراءات صارمة تتعلق بـ : خلق بيئة قانونية مناسبة، تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح قادرة على النشاط الداخلي وحتى التصدير، تطوير المنظومة المصرفية، والجبائية وكذا الجمركية، تهيئة مناخ الأعمال و الاستثمار، الذي يبعث بدوره على منافسة شريفة ونزيهة، تشجيع القطاع الخاص و العام على استهداف الأسواق المحلية والعالمية.

Article info

Received 30/092023
Accepted 01/12/2023

Keywords:
- ✓ *Small and medium enterprises,*
- ✓ *challenges, investment climate,*
- ✓ *banking,*

Abstract

Although there are difficulties in determining a unified definition for small and medium enterprises, there are many and varied challenges facing their activity and development, and they differ from country to country, but there is almost agreement among those interested in the affairs of small and medium enterprises in Algeria, that there are several obstacles and major challenges that still stand in the way of achieving success. To global standards for small and medium enterprises, which qualifies them to become competitive at the level of internal as well as global markets. Among the biggest of these challenges we find: the unsuitable business and investment climate in Algeria, the problem of administrative bureaucracy, the weakness and fragility of the banking, tax and customs systems, the real estate problem...
In order to confront these challenges, strict measures must be taken related to: creating an appropriate legal environment, qualifying and developing small and medium enterprises so that they become capable of internal activity and even export, developing the banking, tax and customs systems, creating a business and investment climate, which in turn encourages Honest and fair competition, encouraging the public and private sectors to target local and global markets.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

لقد أصبح الحديث عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بمختلف جوانبها في الجزائر يعدُّ من أولويات المرحلة ، ذلك لأن جل الدراسات بينت دون أدنى شك بأن تطور الدول وتحقيق التنمية المرجوة، لا يمكنه أن يكتمل إلا بوجود نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادر على تحقيقها.

إنّ الواقع الذي يعيشه جل المتعاملين الاقتصاديين جعلهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن ما يسري على المؤسسات الكبيرة قد يسري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكن قد تظهر إشكالات وعراقيل خارجة عن الحسبان تؤدي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التأخر في أخذ التدابير اللازمة، من أجل رفع التحدي أمام المعركة الاقتصادية التي تفرضها المنافسة الدولية على الأسواق المحلية من جهة، و البحث عن أسواق جديدة من جهة أخرى.

انطلاقا مما تقدم نستطيع أن نصل إلى طرح الإشكالية الرئيسة الآتية :

ما هي أهم التحديات التي يمكن أن تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟ وما هي أهم السبل والوسائل لمواجهتها؟

إنّ هذا التساؤل قادنا بدوره إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1- ما هي أهم التعريفات التي أعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2- ما هي أهم معايير تعريفها وتصنيفها؟

3- ما هي أهم التحديات المنتظرة التي قد تعيق نشاطها وتأهيلها؟ وما هي أهم السبل لمواجهة ذلك؟

وقصد تحليل الموضوع و الوصول إلى نتائج تجيب عن الإشكال المطروح قمنا بتقسيم البحث إلى محورين أساسيين، المحور الأول كان تحت عنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

المحور الثاني خصص لـ : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من الإستخدامات العديدة لمصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والإنتشار الكبير عبر العالم لهاته المؤسسات، إلا انه من الصعب جدا تحديد مفهوم دقيق وواضح و موحد لها ، حيث برزت ثلاث عوامل أساسية وهي عوامل إقتصادية ، عوامل تقنية و عوامل سياسية عمقت مشكلة إيجاد مفهوم دقيق و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا الاختلاف قد يوجد كذلك حتى في بلد واحد، و من وقت لآخر، و من قطاع لآخر فحسب دراسة صادرة عن معهد ولاية جورجيا يوجد أكثر من 55 تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 75 دولة و اكثر من 14 تعريف في مصر لوحدها.

أولا : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف كل مؤسسة حسب فروع نشاطها من حيث قوة اليد العاملة و رأس المال الذي يتطلب نشاطها فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، التي تنشط في مجال صناعة الحديد و الصلب مثلا ليست كمؤسسة صناعة المواد الغذائية من حيث الحجم ، و يكمن في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فكلما كانت المؤسسة اكثر اندماجا كلما ادى ذلك لتمركز و توحد عملية الانتاج في مصنع واحد مما يؤدي الى توسع و زيادة حجم المؤسسة، والعكس اذا كانت عملية الانتاج مجزأة و موسعة على عدد من المؤسسات سيؤدي ذلك حتما لظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ويتلخص هذا العامل في درجة اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسعيها لتقديم مختلف المساعدات و الدعم بإصدارها قوانين و تشريعات للترقية و النهوض بهذا القطاع، وكذا تذليلها مختلف العراقيل و الصعوبات التي تعترض هاته الاخيرة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

بالرغم من إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 إلا انه لم يكن هناك محاولات تذكر لتقديم تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، وقد قدمت بعض المحاولات والتي اعتبرت محاولات ناقصة لتقديم تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كانت كما يلي :

- عرفت خلال المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977 من طرف وزارة الصناعة و الطاقة بأنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا ، توظف أقل من 500 عامل ، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 500 مليون د.ج
- القانون 88 / 16 ميز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصناعية صغيرة الحجم و المؤسسات الحرفية حيث تخرج من دائرة هذه الأخيرة تلك التي تستخدم أساسا ألية الإنتاج المتسلسل و التي يتجاوز عدد عمالها 12 عاملا، فكانت آنذاك وزارة الصناعة و الطاقة تعتبر كل المؤسسات الخاصة والعمومية مؤسسات صغيرة ومتوسطة ما عدا الكبيرة و ذلك لعدم وجود تعريف قانوني محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أما في سنة 2001 فحددت الجزائر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزامنا مع التغيرات التي شهدتها على الصعيد الاقتصادي خاصة الاتصال .. إلخ اقتصاد السوق و محاولة الانضمام الى OMC و توقيعها الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و قد صادقت على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المادة الرابعة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع او خدمات تشغل من 1 الى 250 شخص في آن واحد لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دج و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ولا بد ان تحترم معايير الاستقلالية "

اما المادة الخامسة فقد نصت على : " تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسات يعمل بها عدد من العمال يتراوح بين 50 الى 250 عامل و رقم اعمال يتراوح بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري التي تراوح حصيلتها السنوية بين 100 الى 500 مليون دج "

- اما المادة السادسة في نفس القانون فقد عرفت المؤسسات الصغيرة " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسات تشغل ما بين 10 و 49 شخص و لم يتجاوز رقم اعمالها 200 مليون و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج "

اما المادة السابعة فقد عرفت المؤسسات المصغرة بأنها " MICRO ENTREPRISE مؤسسة تشغل من عامل واحد الى تسعة عمال و تحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين "

و يمكن تلخيص التعاريف هذه في الجدول التالي :

جدول 1 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة/ المعيار	عدد عمالها	رقم أعمالها	مجموع حصيلتها السنوية
مصغرة	من 1 – 9 عمال	أقل من 20 مليون	أقل من 10 ملايين دج
صغيرة	من 10 – 49 عامل	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 – 250 عامل	أقل من 2 مليار دج	أقل من 500 مليون دج

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض الدول والهيئات الدولية و المنظمات :

كما قدمت تعاريف مختلفة لمختلف البلدان و الهيئات و حددت كل دولة تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب درجة نموها الاقتصادي و قد يحدد كذلك قانونيا أو إداريا ، و هناك بعض التعاريف متفق عليها من قبل مجموعات و هيئات دولية .

فمن أهمها :

- **تعريف الاتحاد الأوروبي :**

(و أصدر عام 1996) تختلف تعاريف بين دول الاتحاد الأوروبي فلكل دولة تعريف خاص بها ما أدى لضرورة توحيد تعريف واحد على مستوى الاتحاد فقام بوضع الاتحاد الأوروبي 1996 بتحديد تعريف موحد (على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن توصيات المفوضية بناءا على ثلاث معايير و هي معيار العمالة ، معيار رقم الأعمال و معيار الحد الأقصى للموازنة) .

و في 6 ماي 2003 أصدر الاتحاد الأوروبي تعريفا جديدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب الأمر 2003 / 361 / EC و الذي دخل حيزا التنفيذ في 1 جانفي2005 .[1]

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :**

أبرز التعاريف الو.م.أ تعريف اعتمدته هذه المؤسسات الصغيرة small business SBA administration و يعرفها على أنها :

- مؤسسات مملوكة و تدار بشكل مستقل .
- و انها مؤسسة تستهدف الربح .
- لا تهيمن على مجال عملها او نشاطها أي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير إحتكارية بل متنافسة .
- كذلك عدد عمالها من 250 عامل و يمكن أن يصل الى 1500 عامل
- مبيعاتها السنوية (متوسط السنوات الثلاث الاخيرة)

و عند تحديد الحجم فيأخذ بعين الاعتبار القطاع و النشاط الاقتصادي و ذلك استنادا الى التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية

- **تعريف اليابان :**

عرفها على أنها " هي تلك الوحدات التي تعمل بها أقل من 300 عامل ، و رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين ياباني "[2] و ذلك حسب القطاعات و أنشطتها و في قطاع المؤسسات المنجمية و التحويلية أقل من 100 مليون ين ياباني و أقل من 300 عامل و في قطاع التجارة بالجملة رأس مالها أقل من 30 مليون ين ياباني و اقل من 100 عامل و في تجارة التجزئة و الخدمات أقل من 10 مليون ين ياباني و أقل من 50 عامل .

- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا :**

في أحدث دراسة حول المؤ.ص.م لاتحاد بلدان جنوب شرق اسيا إستخدم فيها كل من " بروتسو هينز " معيار العمالة كمعيار أساسي[3]

مؤسسات عائلية و حرفية تضم من 1 الى 10 عمال

مؤسسات صغيرة تضم من 10 الى 49 عامل

مؤسسات متوسطة تضم من 49 الى 99 عامل

مؤسسات كبيرة تضم أكثر من 100 عامل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إضافة الى بعض المعايير النوعية ، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشر والمستخدمين من أفراد العائلة عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تجزأ العمل .

فالمالك يهتم بالإدارة و ليس بالانتاج و هذا التنظيم يتضح أكثر في المؤسسات الكبيرة ، تنظيم الوظائف و تقسيمها .

- **البنك الدولي :**

و يعمل بالتعريف المحدد من دائرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يتلخص فيما يلي :

_ المؤسسة المصغرة هي مؤسسة التي تشغل اقل من 10 عمال و موجوداتها لا تتجاوز 100000 ولار كما لا يتجاوز ربح 100000 دولار .

_ المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة التي تشغل أقل من 50 عامل و موجوداتها لا تتجاوز 3 ملايين دولار كما لا يتجاوز ربح 3 ملاين دولار .

_ المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل و موجوداتها لا تتجاوز 15 مليون دولار كما لا يتجاوز ربح 15 مليون دولار .[4]

- **تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) :**

تصنف المؤسسات حسب عدد عمالها تشمل مؤسسات متناهية الصغر تشغل من 5 الى 19 عامل و صغيرة من 20 الى 99 عاملا و متوسطة تشغل من 100 الى 499 عاملا .[5]

- **منظمة العمل العربية :**

و قد تبنت المنظمة العمل العربية تعريفا اوردته في التقرير العربي الاول حول التشغيل و البطالة في الدول العربية سنة 2008 هادفة لتقريب تعاريف الدول العربية و ينص على :

المؤسسة المصغرة من 01 الى 04 عمال

المؤسسة الصغيرة من 05 الى 19 عامل

المؤسسة المتوسطة من 20 و 99 عاملا [6]

ثانيا : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

اختلفت و تعددت تعاريف الم.ص.م من دولة لأخرى و من فترة لأخرى و من هيئة لأخرى و ذلك باختلاف معايير كمية و نوعية . و التي نلخصها فيما يلي :

1- **المعايير الكمية :** تعد من أهم المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **معيار العمالة :** يعتبر أهم المعايير المستعملة في تحديد حجم المؤ.ص.م و ذلك بحصر عدد العمال بين حد أدنى و حد أعلى لتصنيف المؤسسات . و من مزياه السهولة و البساطة ، الثبات النسبي و كذا توافر البيانات في أغلب الدول تنشر دوريا و باستمرار .

مع هاته المزايا إلا أنه لا يكفي لتحديد حجم المؤسسة و ذلك لاختلاف ظروف البلدان النامية و كذا مستويات النمو و اختلاف كذلك ظروف الصناعة من فرع لأخر في نفس البلد و المستوى التكنولوجي الذي يعتمد على تقليص عدد العمال و استعمال الرأس المال و التكنولوجيا و كذلك ظاهرة عدم التصريح بالعمال ... الخ و كذا الاعتماد على اليد العاملة الاسرية بدون اجر

لذلك يجب توخي الحذر فلا يمكن الاعتماد على هذا المعيار لوحده لتحديد حجم المؤسسة فهو الاكثر انتشارا على المستوى العالمي لكن لا يصلح منفردا .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-معيار رأس المال :

كذلك يعد معيار رأس المال . مهما في تحديد و تصنيف المؤسسة من حيث الحجم و لكن هناك اتجاهين فيما يخص هذا المعيار . الاتجاه يفصل رأس المال الثابت لوحده و ذلك لاختلاف رأس مال العامل من مؤسسة لأخرى . وانتقد هذا المعيار لأنه لا يعطي الصورة الحقيقية .

– معيار رقم الأعمال :

هناك من الدول من يعمل بهذا المعيار و يعتبره مهم في تصنيف المؤسسة من حيث الحجم و كذا لتحديد مستوى نشاط هذه المؤسسات و قدرتها التنافسية . لكن الدراسات أثبتت التقلبات السنوية لها . فاقترح حساب (معدل) متوسط ثلاث سنوات على الاقل لتحديده فلا يمكن الأخذ بسنة واحدة فقط . وانتقد هذا المعيار كونه يتأثر بظاهرة التضخم حيث ترتفع الأسعار و كذلك يتحدد المبيعات بقاعدة العرض و الطلب ولا ننسى المنافسة الحادة التي في السوق فهي تؤثر على حجم المبيعات و كذلك محاولة تخفيض مبلغ المبيعات للتهرب الضريبي . فلا يمكننا الاعتماد عليه بمفرده لتحديد حجم المؤسسة .

2- المعايير النوعية :

نظرا للانتقادات التي عرفتها المعايير الكمية و عدم كفاءتها على تحديد حجم المؤسسات لوحدها و الاختلاف في المعطيات في قطاع اقتصادي لأخر فمن الضروري الاعتماد على معايير نوعية أخرى .

– معيار الملكية :

يتحدد الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة رأس المال لمستثمر و كذا طريقة تمويلها ، حيث أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تعرف بالملكية الفردية و القطاع الخاص في شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية كشركات أشخاص أو شركات اموال و في بعض الحالات تكون ملكيتها عامة . [7] مؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية ، بلدية) و قد تكون ملكية مختلفة بين القطاع .

- معيار الاستقلالية :

و يعتبر معيار قانوني ، و يعني استقلالية المؤسسة أي تكتل اقتصادي و ايضا استقلالية الادارة و العمل فقرارات المؤسسة تأخذ من طرف المدير أو المالك دون أي تدخل من أطراف خارجية . و اصحاب المؤسسة يتحملون المسؤولية كاملة اتجاه الغير .[8]

- معيار الحصة السوقية :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسات تنافسية و ليست احتكارية و حصتها السوقية مؤشر هام لتحديد حجم المبيعات و كذا المؤسسة فهي محدودة و ذلك لصغر حجمها و حجم إنتاجها و كذا الضآلة حجم رأسمالها . و تعرف منافسة شديدة . بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتماثلها في الامكانيات و الظروف عكس المؤسسات الكبيرة

أحيانا نجد مؤسسات صغيرة و متوسطة تحتكر السوق من خلال سعر و جودة المنتوج اضافة لتعدد حالات السوق فأحيانا المنافسة تكون تامة او احتكار تام لهذا لا يمكن الاعتماد و تحديد هنا المعيار . [9]

– معيار ادارة التنظيم :

و يقصد به التنظيم الداخلي للمؤسسة فهي تختلف عن المؤسسات كبيرة الحجم من حيث طريقة تنظيم المؤسسة و ادارتها . فتعتمد المؤ.ص.م على طريقة مبسطة من طرف صاحب المؤسسة او مالكها و لا نجده متخصصا .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- معيار درجة التكنولوجيا المستعملة :

و هو معيار حديث لم يعمل به و لكن التقدم العلمي و التكنولوجي و تطور استراتيجية التصنيع اصبحت تستدعي ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضوء التكنولوجية المستخدمة لتواكب ظروف التقدم في البلد و هذا قد ينفي الاعتقاد الشائع بأن المؤ.ص.م تعتمد على تكنولوجيا بدائية ، و أخذت بهذا المعيار دول عديدة كأمريكا و اليابان و مجموعة دول شرق آسيا التي تعتمد على الاساليب الحديثة ما أدى الى تقسيم العمليات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة ، حسب مراحلها الإنتاجية . فلكل مرحلة مؤسسة مستقلة ، و تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة كما حدث في صناعة السيارات و الطائرات و هذا ما يتطلب أن تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات مستوى عال بالرغم من صغر حجمها حتى تواكب العمل في اطار االتقدم التكنولوجي الحديث . [10]

ثالثا : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص و المميزات مما يجعلها متميزة عن المؤسسات الكبيرة . و يمكن حصرها في مجموعة من الخصائص القانونية و التنظيمية الوظيفية .

1- الخصائص القانونية :

و تتلخص فيما يلي :

–سهولة التأسيس و حرية اختيار النشاط :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة التأسيس و الانشاء.

–صغر حجم رؤوس الاموال :

تتطلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى رؤوس اموال صغيرة و محددة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة , ما يلائم الطابع الشخصي و المستثمرين الصغار . فتعمل على تفعيل و استثمار مدخراتهم في مشاريع صغيرة تتناسب و قدراتهم و امكانياتهم و مهاراتهم التنظيمية .

– سهولة اختيار الموقع الجغرافي :

صغر حجم المؤسسة يسمح باختيار موقعها بسهولة . فلا توجد مشاكل في اقامتها بأي موقع . هذا ما يساهم في خلق تجمعات انتاجية و بتكلفة محدودة و ما يسمح لها كذلك بالانتشار و كذا يجعلها اكثر قدرة للتنافسية في الاسواق .

– صغر مساحة المشروع :

فهي لا تحتاج لمساحات كبيرة و شاسعة ، فيمكن اقامتها في مساحات صغيرة كالمحلات و البيوت القريبة من الاسواق و الارياف و القرى القريبة من المصادر الاولية و المواد الخام . [11]

2- الخصائص التنظيمية :

و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من المميزات التنظيمية و التي نذكر منها :

-سهولة التنظيم :

و نعني بها سهولة القيادة . فهي غالبا ما تنتهج طرق تنظيم بسيطة و سهلة دون تعقيد نظرا لاحتصار في المستندات و ارتفاع مستوى الاتصال خاصة المباشر و كذا العلاقة الشخصية بين اصحاب المؤسسات و العاملين و المدير يتدخل في كل القرارات تعنيه من تنظيم ، تسيير ، انتاج ، تسويق ، العمليات المالية ... إلخ

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-المرونة الكبيرة :

ميزة هذا النوع من المؤسسات أنها كبيرة المرونة و الحيوية و تمكنها من مسايرة ظروف العمل سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي . المستوى الداخلي مع الموظفين ، كطرق العمل و تقنيات الانتاج والتوزيع إلخ و الخارجي كمصالح الضرائب و كل المتعاملين الاقتصاديين الآخرين .

- الكفاءة و الفعالية :

فتعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات ذات كفاءة و فعالية كبيرة من خلال تلبية حاجيات زبائنها بتقديم المنتوجات و كذا تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية أخرى . كاليد العاملة ... إلخ .

3- الخصائص الوظيفية :

كذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص الوظيفية تتمثل أهمها فيما يلي :

– خصائص متعلقة بالموارد البشرية :

العمالة : من ناحية العمالة فتمتاز المؤ.ص.م بكثافة اليد العاملة أي إستعمالها خاصة في مرحلة الانتاج لعدد كبير من العمال فهي لا تعتمد على تقنيات انتاجية معقدة فهي تستوعب البطالة في العديد من الدول.كذلك تتطلب هذا العمالة تكوين بسبب تدريس فلا تتطلب كوادر ادارية و لا خبرة كبيرة ما يحقق ما كلفة تدريب و تأهيل الموارد البشرية ما يقلل من تكلفة الانتاج و كذا السعر المنتوج .

و بما أن المدير و العاملين يمارسون نفس النشاط باستمرار هذا يكسبهم خبرة و مهارات أساسية ذاتية ما يسمى مركزية بالتدريب الذاتي و يساهم في تأهيل المورد البشري و كذا المؤسسة .

و كذلك هناك ميزة لهاته المؤسسات ، تحقق لها نجاحا أكبر من المؤسسات الاخرى ألا و هي العلاقة القوية بين العامل و المستخدم فصغر عددهم يسمح لهم باختيار أسلوب و التوظيف الذي يعتمد على اعتبارات شخصية بشكل كبير .

-خصائص في مجال الانتاج : تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مميزات في مجال الانتاج

- ✓ انخفاض حجم الانتاج : صغر حجم الانتاج يؤدي الى تخفيض التكاليف و لغياب التخزين ما يؤدي بدوره عدم الاستفادة من وفرة الانتاج بحجم كبير .
- ✓ ارتفاع معدل دوران المخزون : فهي تمتاز بارتفاع معدل سرعة دوران المخزون ، الانتاج ما ينعكس على حركة نشاط المؤسسة عموما .
- ✓ استخدام المواد الأولية المحلية : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواد أولية محلية لانخفاض ثمنها ووفرتها في الاسواق ما يشجع المنتوج المحلي .
- ✓ توفير الخدمات المؤسساتية الكبيرة : تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الكبيرة من خلال عقود تدعى : التعاقد من الباطن فهي توفر مستلزمات معينة للمؤسسات الكبيرة فتكون مكملة ومغذية للمؤسسة فتنتج اجزاء و سلع نصف مصنعة , للمؤسسات الكبيرة .
- ✓ تقديم منتجات و خدمات جديدة : فهي تطرح أفكار و خدمات و منتوجات جديدة في السوق . و تعتمد على الابداع فهو يمثل جزء أساسي منها و العديد من السلع ظهرت و تطورت في هاته المؤسسات ، فسهولة اتصالها يجعلانها تعرف بدقة متطلباتهم و كذا تلبيتها و محاولة دائما تقديم الجديد و مواكبة التجديد . [12]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خصائص متعلقة بالتسويق : و لهاته المؤسسات مميزات و خصائص تسويقية أهمها :

✓ **المعرفة المفصلة للعملاء و السوق :**

يعتبر سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سوق محدود نسبيا . فصغر حجم هذا السوق و الاتصال المباشر الذي تعتمد عليه هذا المؤسسات بالمستهلكين نظرا لموقعها و صغر حجمها ما يسمح لها بتحليل و تحديد رغبات الأفراد و احتياجاتهم فهي تقوم بإقامة دراسات و ابحاث للسوق .

فقربها من المستهلك يجعلها تتابع باستمرار تفاصيل رغباته و احتياجاته و تسمح لها بتطوير و تحديث المنتوجات المعروضة حسب رغبة زبائنها .هذا ما لا يتوفر عند المؤسسات الكبيرة .

✓ **المنهج الشخصي للتعامل مع العملاء :**

صغر الحجم و قلة العمال يخلق نوع من الألفة و المحبة و علاقات وطيدة و قوية مع العملاء فنجد هنا أن صاحب المؤسسة يعرف عملاءه بأسمائهم و حتى ظروفهم الخاصة .

ما يجعل العميل وفي للمؤسسة و ما يخلق جو خاص لتقديم المنتوجات لا يمكن العملاء من تغيير المؤسسة لاعتبارات شخصية .

رابعا: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس المعايير لعدة أشكال أهمها :

1- **التصنيف وفق طبيعة توجه المؤسسات :** و هنا يمكن أن نميز بين أشكال مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها :

- **المؤسسات العائلية :** تعد أصغر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أغلبها التي تقام في المنازل فهي غير مكلفة لانها تعتمد على اليد العاملة العائلية كما تنتج منتوجات تقليدية توجه الى السوق بكميات محدودة . [13]

- **المؤسسات التقليدية الحرفية :**حالها كحال المؤسسات العائلية فهي تتشابه في العمل العائلي و كذلك تنتج منتجات تقليدية أو أجزاء لفائدة مصنع تعمل معه في شكل تعاقد لكن يختلف عن الاولى لأنها ممكن ان تستعين بالعامل الاجير في مجالات صناعية مستقلة عن المنزل كورشة صغيرة مع اعتمادها على أدوات يدوية بسيطة في اداء عملها .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و الشبه متطورة :** هي مؤسسات تعتمد نسبيا على استعمال التكنولوجية الحديثة من خلال توسعها في استعمال رأس المال الثابت أو من خلال تنظيم العمل و تقوم بعملية الانتاج وفقا للمعايير الصناعية الحديثة تماشيا و العصرنة . [14]

2- **التصنيف على أساس المنتجات :** و هنا تنقسم الى :

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :**

تقوم هذه المؤسسات بعملية إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية و الملابس و النسيج و المنتجات الجلدية ... إلخ و تندرج هذه المنتجات ضمن الصناعات الاستهلالية و التي توجه للاستهلاك المباشر :

- الصناعات الانتاجية الغذائية
- صناعة النسيج و الجلود
- الصناعات الفلاحية و التحويلات الفلاحية
- صناعة الورق و أنواعه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مؤسسات انتاج السلع الوسيطة :

و تكمن في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تندرج ضمن الصناعات التالية :

- الميكانيكية و الكهربائية
- الصناعات الكيميائية و البلاستيكية
- المحاجر و المناجم
- صناعة مواد البناء

4- التصنيف حسب طبيعة النشاط . (المعيار الاقتصادي)

وهنا تصنف المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي الذي يقوم به و تنتمي اليه كل مؤسسة و تصنف إلى:

-مؤسسات التنمية الصناعية :

و هي مؤسسات تقوم بعملية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة فكذا تحويل هذه الأخيرة إلى مواد تامة الصنع تقوم بتعبئتها و تغليفها و يضم هذا القطاع مجلات عديدة لنشاط مؤسسات ص .م و التي تمثل : مصانع تنشأ بالقرب من أماكن وجود المواد الخام بجوار أسواق المستهلكين لكون فترة تخزينها قصيرة .

صناعة المنتوجات ذات مواصفات خاصة للمستهلكين حسب رغباتهم كالخياطة النجارة ... إلخ

مؤسسات صغيرة في مجال التعدين .

-مؤسسات التنمية الزراعية :

و تضم بدورها النشاطات الفلاحية التالية

-مؤسسات ثروة الزراعية كاتباع الخضر و الفواكه الحبوب أو المشاتل

-مؤسسات الثروة الحيوانية : كتربية المواشي و الدواجن و الأبقار أو الالبان و مشتقاتها

-مؤسسات الثروة السمكية : كصيد الأسماك و تربيتها

-مؤسسات التنمية الخدمية و التجارية :و تشمل

-مؤسسات خدمية : مؤسسات تقدم خدمات الفندقة النقل ، الصيانة .....

-مؤسسات التجارية : و هي تقتصر نشاطها في التجارة فقط .

-كالتاجر و الأروقة و السوبر ماركت و البازار .... إلخ

-مؤسسات المقاولة تعني المقاولة الباطنية .

-مؤسسات ص.م الخدماتية : و تتمثل في المؤسسات التي تقدم الخدمات كالفندقة ، خدمات الصيانة، النقل النظافة ، الخدمات المصرفية النشر ، الاعلام الآلي ، المخازن ، كذلك يمكن ان تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات للمؤسسات الصناعية المذكورة سابقا كخدمة المحاسبة و الاستشارات القانونية

تقديم خدمات : فتقوم المؤسسات ص.م هنا بتقديم الاستشارات الغنية[15].

5- التصنيف حسب الشكل القانوني : تصنف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب الشكل القانوني أي الملكية القانونية : كمعيار إلى صفين هما المؤسسة الفردية و الشركة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-المؤسسات الفردية :

و عرفت المؤسسة الفردية على أنها المؤسسة التي يمتلكها و يديرها شخص واحد فهو ....تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها ، و لا المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة بنتيجة العمليات و يتحمل أيضا كامل الخسائر التي تترتب على تشغيل و ممارسة النشاط.

مزايا المؤسسات الفردية : المؤسسات الفردية عدد مميزات و خصائص أهمها :

-الاستقلالية الكاملة .

-سهولة و بساطة تكوينها و اشعارها .

-لا تحتاج إلى رأسمال ضخم إذ لا يشترط القانون الحد الأدنى لراسمال المستثمر

-الاستقلالية الكاملة للمالك فهو متخذ كل القرارات التي يراها مناسبة دون قيود

-المالك يحصل على جميع الأرباح المحققة حسب مهاراته الافنية الإدارية و الجهد المبذول ... إلخ

-بساطة إجراءات انهاء الاعمال فاتخاذ قرار الانهاء يخص المالك دون الرجوع لأي شخص آخر.

-مزايا كثيرة في مجال الضراء مثل الاعفاء الضريبي.

-ارتباط حياة المؤسسات بحياة المالك فمجرد فلا تنتقل الملكية للورثة.

-المسؤولية غير محدودة في حالة الخسارة أو الإفلاس

-ارتفاع معدل فشل و خسارة المشاريع ذلك لنقص خبرة صاحب المؤسسة

-المؤسسات الجماعية أو الشركات :

و تعرف على أنها عقد بين شخص أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشأ عن هذا العمل من ربح أو خسارة ، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لان لكل شركة خصوصيتها.

و تنقسم الشركات بدورها إلى قسمين :

شركات الأموال، شركات الأشخاص

- **شركات الأموال :**

و تقوم على الاعتبار المالي و هي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات الخاصة ، فالأهمية لما يقدمه الشريك من الحصة في تكوين رأس المال ، و تدرج ضمنها :

-شركات المساهمة : و تعد أكبر شركات الأموال يقسم رأسمالها إلى أجزاء متساوية القيمة و الحقوق و الواجبات ، و تسمى أسهمها و تطرح السوق للبيع عن طريق الاكتتاب العام من البنوك لمدة محددة .

-شركة التوصية بالأسهم : و يشبه هذا الشكل شركات التوصية البسيطة من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء متضامنين ، غير أن الشركاء المفوضين يمتلكون أسهما بقيمة مساهماتهم في راس مال الشركة و يحق لهم التصرف لها بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين لاخذ موافقتهم ولا يمن تناولها أو التنازل عنها إلا بموافقة جميع الشركاء.

-شركة ذات المسؤولية المحدودة SARL : فهي الشركة أين يكون المسؤولية محدودة بين الشركات وبمقدار حصصهم في رأس المال ، حيث تنحصر بمسؤولية الشركاء ، في حدود الحصة المالية المساهم بها و هي حالة شريك او مسؤول واحد فقط فتصبح شخص و احد ذات مسؤولية محدودة EURL

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **شركات الأشخاص :**

تقام هذه الشركات على اعتبار شخصي و تقوم أساسا على العلاقات الشخصية من معاملة و سمعة جيدة و ثقة متبادلة ، ممكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية :

-شركة التضامن : و هنا يتضامن عدد من الشركاء امام القانون فيصبحون شخصا واحدا لمواجهة التزامات ، و مسؤوليات لشركتهم و هو أكثر الاشكال انتشار بين المؤسسة ص.م تتسم بتوفير راس مال و كذا السهولة الافتراض في سهلة التأسيس بالإضافة إلى توفر القدرات الإدارية .

-الشركة الخاصة : و هنا يتفق الشركاء كتابيا بالقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة بهذه تحقيق ربح يتقاسمه الشركاء حسب اتفاقهم و تنتهي لمجرد انهاء النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله[16]

-شركة التوصية البسيطة : و هي شراكة بين متضامنون و مفوضون فالأول يقدمون الأموال و الثاني يحق لهم القيام بأعمال إدارية و تهم مسؤولون بصفتهم الشخصية .

و في هذا النوع لا يظهر اسم الشريك المفوض في عنوان الشركة فيقوم بمهمة الإدارة أو عمل و يتقاض الأرباح الثابتة من الشركة سواء حققت ربح أو خسارة .

المحور الثاني : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة أهمية ومكانة بالغة في النسيج الاقتصادي في أي دولة من دول العالم ، و هي تلعب دور كبير في الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من أهميتها البالغة و اسهاماتها ، إلا أنها تواجهه عدة عراقيل و تحديات في ظل المستجدات العالمية و الإقليمية وحتى الوطنية.

إنّ مؤشرات مناخ الأعمال و الاستثمار تدلان على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تواجه صعوبات وعراقيل متعددة ، حيث أدت في النهاية إلى عدم تأهيلها و الوصول بها إلى المعايير العالمية ويمكن تصنيف هذه العراقيل و الصعوبات إلى صعوبات مرتبطة بالمحيط الداخلي، وأخرى مرتبطة بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

أولا : عراقيل وصعوبات متعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسة :

تواجه المؤسسات ص.و.م عراقيل و صعوبات ناتجة من محيطها الداخلي ، أدى إلى الحد من تطوير نشاطها و أدائها و من بين هذه العراقيل و الصعوبات نذكر ما يلي :

1– ضعف التمويل الذاتي :

من أهم التحديات و العقبات التي تواجهها المؤسسة الصغرى و الكبرى هو ضعف القدرة على التمويل الذاتي و ذلك لصعوبة المدخرات الشخصية و عدم تغطيتها للحاجات التمويلية و ينعكس بذلك في انخفاض معدلات الأرباح و كذلك في مستوى السيول في المؤسسة الصغرى و الكبرى و ترتفع نسبة الديون المتراكمة ما يؤدي بها إلى العجز عن السداد وحتى تحمل في الكثير من الأحيان حجم كبير من الديون المعدومة . كذلك ينتج على مشاكل التمويل الذاتي مشكل التمويل الخارجي الذي تطرقنا له نحو سبب لرفض البنوك و المؤسسات المالية منح القروض للمؤسسات التي تعاني من ضعف مواردها المالية النائية و هو نتيجة لعدة عوامل أهمها[17]

- ضعف الرقابة ، على السيولة النقدية الواردة و الصادرة
- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي خاصة ، معرفة الاحتياجات من جهة و المصادر المالية من جهة أخرى .
- عدم الفصل بين الذمة المالية الخاصة بالمؤسسة و صاحب المؤسسة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- السحب الكلي للأرباح النقدية المؤسسة الصغرى و الكبرى و اهمال الأرباح المحتجزة التي تنص عليها القواعد المحاسبة و المالية ما يقلل من احتياجات المؤسسة المالية و كذا مصادر تمويلها ذاتيا

منح تسهيلات مبالغ فيها رفع حجم المبيعات في شكل ائتمان تجاري ما يؤدي بالضرورة إلى الديون معدومة.

- عدم كفاءة و إعادة التأهيل المهني لمسيري المؤسسة الصغرى و الكبرى و عدم تكوينهم من الناحية المالية.
- ضعف المسير و أصحاب المؤسسة و انتقائهم للمشاريع المخصصة في التنمية.

2-مشاكل مرتبطة بكفاءة المورد البشرية :

تعاني المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من عدم كفاءة الموارد البشرية فهي تفتقد إلى العمالة المؤهلة و المدربة فنيا و اداريا التي تتمكن من اكتساب المعلومات ، و المعرفة التطوير و الابداع والتجنيد و ذلك راجع لعدة أسباب أهمها :

- هروب اليد العاملة الكفؤةو المؤهلة إلى المؤسسات أكبر و أحسن من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة
- إهمال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لبرامج التكوين و اعادة التأهيل
- انعدام فرص التدريب و التكوين في التقنيات الحديثة للتسيير
- عدم مواكبة نظم التعليم و التدريب التنمية في هذا القطار ، صنفت الجزائر من طرف منظمة الامم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية[18]

تعرف المؤسسات الصغرى و المتوسطة بارتباطها ماليا بأفراد العائلة و الأقارب و حتى الأصدقاء ، فالتوظيف يتم على أساس الثقة رغم عدم توفرهم على المؤهلات العلمية .

3- عراقيل إدارية و تنظيمية :

تنتهج المؤسسة الصغرى و الوسطى الجزائرية اسلوب الادارة الفردية بسبب السيادة الشخصية ، او العائلية ، التي يتميز بمركزية اتخاذ القرارات فلا تعتمد على ، خبرات ادارية و قدرات تنظيمية ، فلا تستفد من مزايا التخصص و تقسيم العمل ، في زيادة الانتاج كذلك تعاني من غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة أي غياب اللوائح المنظمة لسير العمل في المؤسسة و كذا تنظيم واضح للأقسام و الاختصاصات ، فنقص القدرة و المهارة الفنية للمالك المدير تجعله و يتدخل في كافة الشؤون المؤسسة و بهدف إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بشيء آخر

4-بعد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عن الجامعات و غياب التنسيق :

لا يختلف اثنان على غياب المؤسسة الصغرى و الوسطى الجزائرية عن ساحة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي و عدم تنسيقات مع مختلف المؤسسات الاقتصادية فنجدهما مشكل عدم وجود تنسيق ما بين المؤسسات الاقتصادية عامة و المؤسسة الصغرى و الوسطى بصفة خاصة و بين الجامعات فبإمكان المؤسسات الاقتصادية الاستفتاء من الابحاث و التصورات التي أقيمت في الاقتصاد و تطبيقها في ارض الواقع لحل نسبة معينة من المشاكل التي تواجهها هاته المؤسسات.

5-عدم مسايرة عملية التأهيل :

لحد الساعة لم نجد مبررات واقعية و منطقية لعدم استطاعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مسايرة برامج التأهيل التي خصصت لها الدولة أو حتى الاتحاد الأوربي ميزانيات معتبرة . ففي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خصص هذا الأخير ميزانية معتبرة لتأهيل المؤسسات ص م لدول المغرب العربي ، ففي نهاية هذا البرنامج وجدنا الجزائر لم تصل لتأهيل حتى 20 %من مجموع المؤسسات ، عكس المغرب و تونس ، حيث تم استهلاك هذا البرنامج بنسب تفوق 80 % و كان الغرض من هذه البرامج جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على الدخول حلبة المنافسة الدولية ، بعد ما اشتد الخناق على أوروبا في مسألة الهجرة غير شرعية. وكان من بين نتائج هذه البرامج

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أن تحصلت العديد من المؤسسات المغربية و التونسية على شهادة الإيزو التي تسمح لمنتجاتها و خدماتها من الولوج إلى السوق الأوروبية عكس منتجاتنا و خدماتنا.

ثانيا: عراقيل و صعوبات المحيط الخارجي للمؤسسة :

وتتمثل في المشاكل الموجودة بمحيط المؤسسة الخارجية و تعجز المؤسسة عن تغييرها لأنها ناتجة عن عوامل خارج نطاقها و لا يمكن لها التدخل فيها و أهمها :

1-مشكل العقار :

هو من أهم العراقيل التي تواجهها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فالعقار خاصة العقار الصناعي مهم جدا لتطورها فالعديد من المؤسسات تتوقف في هاته المرحلة و هي أعلى مراحل الانشاء، و أثبتت وزارة المؤسسة و الصناعات التقليدية باستقصاء قامت به في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى أن مدة انشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يستغرق حسب طبيعة النشاط ما بين 6 أشهر إلى 3 سنوات و أهم ما يعرقلها نمو العقار الصناعي و تتمثل قيوده فيما يلي :

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار
- الرفض احيانا غير مبرر للطلبات
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في العديد من جهات الوطن
- محدودية الاراضي المخصصة النشاط الصناعي و ارتفاع اسعارها ، حيث تحولت هذه المناطق إلى تجمعات عمرانية اين عجزت التعليمة رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العتاد الصناعي ، حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل ساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح النشاطات العمرانية و التجارية.
  - عدم اتباع الاراضي لجهة ادارية واحدة
  - نقص و غياب الاطر القانونية لتحديد كيفيات و آجال التنازل على الأراضي و موضوع استخداماتها و المتابعة المرجعة لذلك.
  - غياب سياسة واضحة ، خاصة بالمناطق الصناعية .

2-مشكل التمويل :

تعاني المؤسسة المصغرة و المتوسطة في الجزائر مشكلة التمويل كباقي دول العالم النامية، وذلك راجع لهشاشة الجهاز المصرفي الجزائري و عجزه عن تلبية متطلبات زبائنه، فهو يعتمد على معطيات لا تواكب العصر الحديث و يعد من أهم و أكثر مشاكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فلا ثقة بين البنوك والمؤسسات ص.م فالبنوك ترى أن تمويل المؤسسة ص.م عملية مخاطرة كبيرة ، كون هذه الأخيرة لا تملك أصول عقارية تهمها كضمان للقرض و من جهة أخرى المؤسسة ص.م ترى أن البنوك تعتبر عائق لنموها و تطويرها و هذا راجع لعدة عوامل و أسباب اهما :

- ثقل البنوك الجزائرية و بطؤها في دراسة ملفات القروض و معالجتها
- تعدد الشروط التي تقرضها البنوك على مؤسسة ص .م من أجل الحصول على الرض
- التسيير البيروقراطي في منح القروض
- غياب و نقص التمويل الطويل الأجل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-المركزية في منح القروض و تتمركز المعاملات في البنوك و العملاء على مستوى الجزائر العاصمة ، فالتالي معالجة ملفات العملاء الموزعين عبر التراب الوطني ، تشتكي التأخر الكبير و ذلك التماطل في تنفيذ و نقل الملفات الى العاصمة

-عدم وجود هيئات و بنوك خاصة بالمؤسسة ص.م و المؤسسة لتمويلها

-ضعف الثقافة في تسيير منح القروض المؤسسة ص.م رغم أن الاصل في القرض خاضع للاشهار ، اضافة إلى بطئ الشديد في معالجة ملفات طلبات بتمويل المؤسسة م.ص حيث أثبتت دراسة قام بها البنك العالمي أن 600 مؤسسة في الجزائر ان مدة حصول المؤسسات الكبيرة على قرض استثمار تقدر بـ: 5.5 اشهر و اما بالنسبة للمؤسسة ص.م الخاصة منها فالمدة قد تصل إلى حوالي سنة كاملة[19].

كل هذه الصعوبات في عملية تمويل المؤسسات ص.م تدل على ضعف وهشاشة القطاع البنكي والمالي و عدم تكيفه مع متطلبات المحيط و الفضاء الاقتصادي الجديد، حيث صنف البنك العاملي مشكل التمويل في الجزائر في المرتبة الأولى من بين الصعوبات و المشاكل التي تعيق الاستثمار بالرغم من الحديث من اجراءات الدعم المالي و التشجيع و تحفيز الاستثمار والشراكة الا ان الواقع غير ذلك.

3- المشاكل المتعلقة بالسوق الموازية:

هو مشكل ما يسمى بالقطاع غير الرسمي هو أهم مشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسة ص.م وحسب تصنيف البنك العاملي في الجدول ظهر في المرتبة الثانية بنسبة 20 % و يظهر ذلك في ما يلي:

-ممارسة تجارية بدون استعمال الفواتير و عدم التصريح بالمبيعات و الانتاج

-منافسة غير شرعية من طرف المستورد بين الذين يعملون بكل الطرق لتجنب الحواجز الجمركية

-التهرب في الدفع الضريبي و الرسوم الملحقة لارتفاع أعبائها .

-تفضيل المؤسسة في تعاملاتها استخدام السيولة بدلا عن البنوك....

4-عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة :

ويعود ذلك إلى الاسباب التالية :

-استيراد السلع و بيعها بأسعار بأقل من السلع المحلية .

-غياب جهاز فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية ما يتطلب وضع خريطة اقتصادية لتوطين المنتجات والمؤسسات و من ثم وضع ما يلزم من سياسة الحماية.

-التحجج بالحرية الاقتصادية والشروط التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارية من تحرير التجارة من كل القيود ، بالرغم من أن هذه المنظمة تكرس و تعمل بمبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق رفع الرسوم الجمركية.

-المشاكل الجبائية و الجمركية، إذ يتسم النظام الجبائي بالكثير من التعقيدات و عدم الاستقرار مما ادى الى ثقل أداء عمل الادارة الضريبية نتيجة لعدم تعميم الاعلام الآلي ، و كذا عدم الشفافية ..

-أما الجمركة فتجد اكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة أشهر، فهي تتميز بالبطء والتعقيد مما ينعكس سلبا على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، خاصة التي تستورد المواد الأولية المفقودة في السوق المحلي و تعتمد عليها في نشاطها، فكل هذا يؤدي بالضرورة إلى عرقلة نشاطها وتوقفه في بعض الحالات.

- تواجه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ظاهرة الاستيراد الفوضوي التي أدت بدورها إلى خلق مناخ يعرقل نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و ذلك راجع إلى :

1- الإغراق و هو استيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من مثيلاتها محليا

2- غياب جهاز معلومات ، فعال به أنواع المنتجات المحلية الذي يسمح بوضع سياسة الحماية اللازمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5- ضعف البنى التحتية والمنشآت القاعدية :

خاصة في المناطق الجديدة كالطرقات المهترئة و المناطق المعزولة، ونقص الموانئ المواصلات، الغاز، الكهرباء، فهناك العديد من المناطق تتواجد بها المؤسسة الصغرى و المتوسطة لم يتم إيصال الكهرباء اليها او تعاني من الانقطاعات المتكررة الكهرباء بالأخص في المناطق المزدحمة بالمكان.

خاتمة :

مهما تعدّدت التعريفات، وظهرت الاختلافات بين الفقهاء في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مشكلتها في الجزائر ليست قضية تحديد مفهوم موحد لها، إنما المشكل أعمق بكثير مما يمكن تصوره، حيث يلاحظ أنّ مجمل التحديات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بغض النظر عن ما هو قادم، والخاص بمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو في حالة تجديد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو حتى اتفاقيات ثنائية مع دول تفوقنا في التكنولوجيا، فالمشكل مرتبط أساساً بقوة واقع يرفض حتى فكرتي التغيير والإصلاح.

فنجد مجمل تقارير المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية تؤكد في مجملها أنّ مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لم يتحسن بالرغم من وجود مجهودات تبذلها الدولة من أجل تحسين هذا المناخ.

كما أن الواقع الاقتصادي في الجزائر يؤكد أن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد أو حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتم القضاء عليها، فها هي مشكلة البيروقراطية الإدارية مازالت من بين المؤشرات السلبية التي يعاني منها ملف تطوير وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك بالنسبة للمنظومة البنكية والجبائية ومشكل العقار والسوق الموازية وغيرها، فكل هذه المشاكل والتحديات مازالت قائمة إلى حد الساعة.

ومن أجل النهوض بالإقتصاد في ظل تثمين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لزاما اتخاذ الإجراءات الآتية :

- خلق بيئة قانونية مواتية تسمح على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير منتجاتها وخدماتها.
- تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح قادرة على النشاط الداخلي وحتى التصدير، وذلك م خلال مسايرة وتطوير المنظومة المصرفية، والجبائية وكذا الجمركية.
- تطهير وتنقية وتهيئة مناخ الأعمال و الاستثمار، الذي يبعث بدوره على منافسة شريفة ونزيهة.
- تشجيع القطاع الخاص باختلاف وحتى القطاع العام على الاستعداد الفعلي للولوج للأسواق الدولية ، ويتم هذا بوضع استراتيجية تقوم على تعاون وتنسيق كل القطاعات التي لها صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مقدمتها القطاع البنكي، و القطاع التجاري.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الهوامش والمراجع

[1] COMMISION EUROPEENNE , LA NOUVELLE DEFINITION DES PME GUIDE DE L'UTULISATEUR ET MODELE DE DECLARATION, 2006, P 6 .

[2] لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، ص 13 .

[3] أحمد غراب ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية حالة الجزائر، ، أطروحة دكتوره ، جامعة الجزائر3، 2014 – 2015 ، ص 15 .

[4] أحمد غراب ، مرجع سابق ، ص 17 .

[5] براهيمي وهيبة ، دور الدولة في توفير مناخ الاستثماري و التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة مقارنة مع دراسة قطاع الصناعات التقليدية ،2006- 2015 ، ص 11 .

[6] براهيمي وهيبة ، نفس المرجع ص 12 .

[7] كاسر ناصر المنصور ، شوقي ناجي جواد ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد للنشر عمان ، الاردن ، 2000 ، ص 42 .

[8] كاسرر ناصر المنصور ، شوقي ناجي جواد، نفس المرجع ص 42 .

[9] حكيم بوحرب مرجع سابق .ص 78

[10] فتحي السيد عبده ، ابو سيد أحمد ، حركية تسير المؤ ص م ابتكار ، تكنولوجيا الاعلام و الاتصال ، تكوين جامعة خيضر بسكرة ، 12- 13 ، أفريل ، 2004 .

[11] زايدي بلقاسم ، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي الاول لمؤسسة الزيبان، ص 7

[12] سلامة جمال الدين ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الربية ، يومي 17 و 18 أفريل ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر ، على موقع الانترنت .

[13] لخلف عثمان ، مرجع سابق .

[14] لخلف عثمان : مرجع سابق ، ص 19 .

[15] أحمد غراب ، مرجع سابق ،ص 31

[16] عبد الغفور و عبد السلام ، مرجع سابق ص 30 .

[17] بن مسعود أدم ، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ص 217

[18] بن مسعود آدم ، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ص 218

[19] بلوناس عبد الله، المؤسسات ص.م و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص.م في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 17 و18 أفريل 2016 ص 192 .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)